الصباح الاقتصادية
12
العدد 2698 - السنة التاسعة
الإثنين 23 جمادى الأولى 1438 - الموافق 20 فبراير 2017
Monday 20 February 2017 - No.2698 - 9th Year

أكد أن الكويت تتبنى سياسات اقتصادية حرة ومتطورة

الروضان: «تحسين بيئة الأعمال» بهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز المستثمر الكويتي

■ اتحاد شركات الاستثمار الكويتي يؤكد أهمية شراكة القطاع الخاص في التنمية

■ تعاون نيابي حكومي لتحسين بيئة الأعمال خلال الأشهر الـ 15 المقبلة

■ السبيعي: خطوات الإصلاح الاقتصادي تتطلب تكريس مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في المؤسسات الحكومية

■ يتوجب وضع حلول لمشكلة الفروقات بين أجور العاملين في القطاعين الخاص والحكومي

خالد الروضان اثناء كلمته خلال فعاليات ملتقى الكويت الاستثماري الرابع

قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب الكويتي بالوكالة خالد الروضان إن الكويت تتبنى سياسات اقتصادية حرة متطورة رغم التداعيات والمتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف الروضان في كلمته خلال فعاليات اليوم الثاني والأخير من ملتقى الكويت الاستثماري الرابع ان لجنة تحسين بيئة الأعمال التي تاسست بالتعاون مع مجلس الأمة تستهدف جذب الاستثمار الاجنبي وتحفيز المستثمر الكويتي للاستثمار في شتى المجالات.

واوضح أن الكويت تحتل المرتبة 102 عالميا بمؤشر بيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي وذلك في تصنيف متاخر مؤكدا سعي الحكومة إلى استحداث قوانين وتبني تشريعات جديدة لتحسين بيئة الأعمال لاسيما في ظل الأحداث الحالية وتطور وتقدم دول المنطقة.

وأشار إلى وجود تعاون نيابي حكومي لتحسين بيئة الاعمال خلال الأشهر الـ15 المقبلة معربا عن تفاؤله بدور اللجنة الاقتصادية آنفة الذكر في هذا الشان.

ولفت إلى أن هناك فرصة ذهبية للصناعات الخفيفة على عكس الصناعات التقطيرية مضيفا ان قوانين الاعمال المنزلية (الهوم بزنس) سترى النور قريبا.

وكان ملتقى الكويت الاستثماري الرابع انطلق برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي انس الصالح تحت عنوان (الاستثمار في الكويت -الفرص الضائعة والمتاحة) ويعنى ببحث العقبات الاقتصادية وكيفية تذليلها امام المستثمرين وتشجيع الاستثمار في البلاد.

وتتناول محاور الملتقى الأربعة إنجازات وتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور الدولة في دعم تلك المشاريع ورؤية الدولة للمستقبل والمنظور الوطني للاقتصاد والنظرة العامة عن حالة الاقتصاد في البلاد.

وفضلا عن ذلك يتضمن الملتقى عددا من الورش والندوات التي تهدف إلى فتح حوار بين المستثمرين والمسؤولين إضافة إلى مناقشة القضايا التي تسهم في تشجيع الاستثمار.

من جانبه أكد رئيس اتحاد شركات الاستثمار الكويتي بدر السبيعي اهمية ان تتضمن خطوات الاصلاح الاقتصادي تكريس مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في المؤسسات الحكومية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنويع مصادر الدخل.

وأضاف السبيعي ان تكريس مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص يأتي من خلال اشراك القطاع الخاص في عملية تطوير سياسات الدولة وتطبيقها فضلا عن رفع كفاءة المؤسسات الحكومية لتقديم الخدمات بفعالية.

وأشار إلى أهمية وضع حلول لمشكلة الفروقات بين أجور العاملين في القطاعين الخاص والحكومي وهو امر بالغ الأهمية لتطوير القطاع الخاص وقدرته على استقطاب الكفاءات في الكويت مؤكدا أهمية توفير بيئة أعمال صحية وتعزيز مبدأ ربط الأداء بالمكافأة في القطاع الحكومي.

وعن حوكمة الشركات لفت إلى ضرورة عدم اقتصارها على القطاع الخاص وحده نظرا لأهمية وحساسية الدور المنوط بالقطاع الحكومي الذي يجب ان يكون مشمولا بجهود تعزيز الشفافية والكفاءة والفعالية.

وذكر أن «انتخابات مجلس الأمة الأخيرة وتشكيل الحكومة واحتوائها على وزراء من خلفيات اقتصادية وتجارية اسهمت بشكل فعال وأعطت نظرة تفاؤلية للمستقبل الاقتصادي لدولة الكويت» فضلا عن وجود وفرة سيولة لدى البنوك الكويتية وصلت إلى نحو 40 مليار دينار كويتي وداتع.

وأشار السبيعي إلى ان العوامل المشار اليها انفا اسهت ايضا بارتفاع القيمة السوقية لبورصة الكويت من 24 مليار دينار كويتي في يوليو 2016 إلى 29 مليار دينار كويتي في فبراير الحالي.

ودعا إلى ضرورة تعزيز فكرة التوفير لدى المواطنين والمقيمين في الكويت بهدف التحفيز الاقتصادي موضحا أن نسبة المواطنين ذوي الدخل المتوسط والمحدود تصل إلى 70 في المئة من السكان وهي شريحة مهمة في أي اقتصاد سواء الكويتي او غيره.

ولفت الى إنه لو استطعنا أن نحفز المواطن على التوفير والاستثمار بنسبة 20 في المئة من مستوى الرواتب في ميزانية الدولة التي تصل لنحو خمسة مليارات دينار فإن ذلك يعني توفير حوالي مليار دينار كويتي.

وقال ان اعادة استثمار نحو 25 في المئة من ذلك التوفير اي ما يعادل 250 مليون دينار سيعود بالفائدة العظمى على الاقتصاد والاستثمار وتطوير المشاريع وخلق وظائف جديدة واعمال اكثر.

واستعرض السبيعي بعض التوصيات التي على الحكومة اتخاذها لتفعيل دور القطاع الخاص ابرزها إعادة النظر في التركيبة السكانية وخاصة الهامشية منها وتحسين الاجراءات الحالية لتنفيذ برامج إغاثة الاصول المتعثرة بشكل سريع.

وكان ملتقى الكويت الاستثماري الرابع إنطلق امس السبت برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي انس الصالح تحت عنوان (الاستثمار في الكويت - الفرص الضائعة والمتاحة) الذي يعنى ببحث العقبات الاقتصادية وكيفية تذليلها امام المستثمرين وتشجيع الاستثمار في البلاد.

وتتناول محاور الملتقى الأربعة إنجازات وتحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور الدولة في دعم تلك المشاريع ورؤية الدولة للمستقبل والمنظور الوطني للاقتصاد والنظرة العامة عن حالة الاقتصاد في البلاد.

كما تضمن الملتقى عددا من الورش والندوات التي تهدف إلى فتح حوار بين المستثمرين والمسؤولين إضافة إلى مناقشة القضايا التي تسهم في تشجيع الاستثمار.

مع تزايد الطلب على الحلول الرقمية

تقرير: توقعات بارتفاع مستوى التعاون بين البنوك الخليجية وشركات التكنولوجيا المالية

أنصر ناظم

بحسب استبيان أجرته شركة EY حول التكنولوجيا المالية، يرى 70% من المشاركين بأن القطاع المصرفي الخليجي مفتوح أمام دمج ابتكارات التكنولوجيا المالية، والتي يمكن ان تساعد على تعزيز تجربة المستهلك وتبسيط العمليات المصرفية. كما أشار أكثر من 60% من المشاركين في الاستبيان إلى أن ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن أن تساعدهم على تعزيز الاهتمام بالمستهلكين وخفض التكاليف.

وقامت شركة EY باستطلاع آراء بنوك تقليدية وإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي حول المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، وتصوراتهم للأثر الذي يمكن أن تعود به على القطاع المصرفي الخليجي.

ورأى حوالي ثلثي المشاركين في الاستبيان أن من المرجح لثلاثة أن يتعاون القطاع المصرفي الخليجي أو يستثمر في شركات تكنولوجيا مالية للعمل بشكل وثيق معا على تلبية احتياجات المستهلكين النهائيين.

وفي تعليق له على هذا الاستبيان، قال غوردون بيني، رئيس الخدمات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في EY:

«لقد كانت وتيرة ابتكارات التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي سريعة للغاية على مدى السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من العمل على الأرض لإحداث ثورة حقيقية في الصناعة المصرفية. وتشهد الأساليب المتنوعة التي يتم من خلالها تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية من قبل القطاع المصرفي تزايداً مستمراً، حتى أننا قد نرى بنوكاً تتعاون فيما بينها لتتحمل معاً تكاليف تطوير حلول تكنولوجيا مالية في المستقبل».

هذا وأشار المشاركون في الاستبيان إلى أن فرق القيادة في القطاع المصرفي الخليجي تدعم بشكل عام ابتكارات التحول الرقمي، وذكر 57% منهم انهم يوافقون على أن «التحول الرقمي من خلال ابتكارات التكنولوجيا المالية هو مبادرة استراتيجية يدعمها مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا في البنك». ومع ذلك، لا يبدو أن تطبيق تقنيات جديدة لتنويع العروض يمضي بالسرعة المطلوبة، إذ أبدى 79% من المشاركين في الاستبيان مخاوفهم من إمكانية أن تتسبب شركات التكنولوجيا المالية باضطرابات كبيرة في القطاع المصرفي الخليجي خلال السنة او السنتين القادمتين.

كما قال أشعر ناظم، الشريك في المركز العالمي للمصرفية الإسلامية في EY:

«إن التوجه نحو دمج التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية اليومية هو أمر واعد جداً، ولكن لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به أولاً لتعزيز المزيد من الوعي حول ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطبيقها. وهذا ليس بالأمر المستغرب نظراً لأن التكنولوجيا المالية هي ظاهرة حديثة نوعاً ما. وجدير بالذكر أن ثلثي البنوك المشاركة في الاستبيان هي إما بنوك لم يسبق لها أن دخلت في أي مناقشات موضوعية داخلية، أو أنها قد بدأت حديثاً بتناول موضوع التحول الرقمي لإعداد خطة عمل قابلة للتنفيذ لمواجهة التحديات واستغلال الفرص التي توفرها ابتكارات التكنولوجيا المالية».

ومع زيادة انتشار الهواتف النقالة في المنطقة، وتميزها بتركيبتها السكانية الشابة، فإن هناك توجها واضحا بين جيل الألفية للقيام بخدماتهم المالية من خلال منصة رقمية متكاملة. ورأى 68% من المشاركين في الاستبيان أن القطاع المصرفي قد يحتاج إلى التطور ليصبح نظاما رقميا للمحافظة على ريادته في بيئة أعمال سريعة التغير بسبب ابتكارات التكنولوجيا المالية.

وأضاف أشعر ناظم قائلاً: «يلاحظ المصرفيون أن جيلاً جديداً من العملاء لديهم ثقة كبيرة بالمنصات الإلكترونية، يحرصون على الحصول على حلول خارج المصرف في الوقت الحقيقي. وفي الواقع، فإن ما بين 60% و75% من المشاركين في الاستبيان يعتقدون أن ابتكارات التكنولوجيا المالية توفر للعملاء النهائيين عروض قيمة أفضل بكثير، من حيث سهولة الاستخدام والتكلفة وسرعة الخدمة والتكامل مع وسائل الإعلام الاجتماعية. وهذا يغير مفهوم التكنولوجيا المالية من مجرد خيار يمكن أن تطبقه المؤسسات المالية، إلى ضرورة في حال كانت تلك المؤسسات ترغب في مواصلة الاستحواذ على حصة سوقية».

انخفاض جماعي للمؤشرات بسبب عوامل فنية بحتة

إيقاف الشركات الكويتية في سوق دبي أثر سلباً على تعاملات البورصة

جلسة سلبية للبورصة

قال اقتصاديون كويتيون ان تراجع تعاملات بورصة الكويت أمس الأحد يرجع إلى عوامل فنية بحتة إضافة إلى ترقب المتعاملين لصدور البيانات المالية لنحو 75 في المئة من الشركات المدرجة عن العام المالي 2016.

وأضاف الاقتصاديون أن ايقاف بعض الشركات الكويتية مزدوجة الادراج في سوق دبي المالي بسبب انقضاء مدة الافصاحات أثر في تعاملات بورصة الكويت.

وذكر رئيس مجلس الادارة في شركة الصناعات الكويتية محمد النقي ان تاخير البيانات المالية السنوية لبعض الشركات يفرز مواقف مزعجة بين المساهمين لاسيما مع اسراع شركات اخرى بالافصاح عن بياناتها ما يشير إلى أن مجلس ادارتها يطبق معايير الادارة الرشيدة والحوكمة بصورة منضبطة.

وأشار النقي إلى ضرورة قيام صغار المساهمين بدورهم في محاسبة مجلس الادارة الذي يتاخر في الافصاحات موضحا أنه ينعين ايضا على وزارة التجارة والصناعة استحداث ادارة خاصة بالصغار ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة في شركة الريادة للتمويل والاستثمار مهند الصانع إنه كلما اتبعت الشركات المدرجة الشفافية مع مساهميها كلما عاد ذلك بالنفع عليها لاسيما فيما يتعلق بالبيانات المالية.

وأضاف الصانع أن هناك بعض الشركات تتاخر في الافصاح عن بياناتها من غير قصد من جراء ظروف خاصة مبينا ان التاخير عادة يفسح المجال أمام الشائعات وبالتالي ينعكس سلبا على نفسية المساهمين.

وأكد ضرورة قيام الشركات بايلاغ البورصة بسبب التاخير لاسيما ان هذه الامر يتكرر مع نهاية كل عام مع حالة الترقب التي تنعكس على سير الاداء.

من جهته قال عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح) الاستثمارية سليمان الوقيان إن انعكاسات الترقب والتاخير تؤثر على تعاملات أسهم الشركات المتخلفة عن المهلة القانونية التي حددها القانون مشيرا الى ان هذا الامر يتكرر سنويا وفي الغالب يكون من جانب بعض الشركات التي تواجه بعض العثرات المالية أو لديها خسائر.

وأوضح الوقيان أن القطاع الوحيد الملتزم بين القطاعات المدرجة هو البنوك لأنها عادة ما تسارع في الكشف عن بياناتها المالية خوفا على سمعتها إذا تاخرت علاوة على انها تتبع اليات منقدمة تساعدها على تجميع ارقامها بسهولة ويسر وترسلها بعد موافقة البنك المركزي الى ادارة شركة البورصة لتعلنها عبر موقعها الإكتروني بصورة شفافة لعموم المتداولين.

يذكر ان الشركات الموقوفة في سوق دبي بسبب انقضاء مدة الافصاحات هي (أجيليتي) و(هيتس تليكوم) و(المدينة للتمويل) و(مجموعة السلام) و(اكتتاب القابضة) و(الوطنية الدولية القابضة) و(مجموعة الصناعات الوطنية).

وبلغ عدد الشركات التي اعلنت عن نتائجها المالية عن العام 2016 حتى نهاية الأسبوع المنقضي إلى 49 شركة محققة نحو 1,02 مليار دينار أرباحا صافية بنمو نسبته 7,33 في المئة بالمقارنة مع عام 2015 والبالغة 952,12 مليون دينار.

وفيما يتعلق بمجريات جلسة أمس التي أغلقت على انخفاض فكان لعمليات جني الأرباح والمضاربات والضغوطات البيعية عوامل سلبية أثرت على مسار معظم الاسهم التي شهدت المتاجرة رغم بعض التحركات المنتقاة على عدة أسهم من جانب بعض المحافظ المالية والمتعاملين الافراد على أسهم صغيرة ومتوسطة تراوحت اسعارها ما بين 50 و100 فلس.

وانشغل بعض المتعاملين بإفصاحات الشركات ومنها إفصاح بنك الخليج حول دعوى قضائية ضد شركة درة الدار وشركة خباري القابضة.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الاسهم جاءت شركات (جيران ق) و(المحالج ع) و(رمال) و(متحدة) و(ورقية) الأكثر ارتفاعا واستحوذت أسهم (ابيار) و(الاثمار) و(رمال) و(المدن) و(المستثمرون) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات وفي مقدمتها (الثمار) و(نور) و(الاثمار) و(اموال) و(اولى تكافل) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 34 شركة وانخفاض أسهم 69 شركة من اجمالي 138 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 33,05 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 13,5 مليون دينار كويتي تمت عبر 1102 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 969,55 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 33,5 نقطة ليبلغ مستوى 6790,9 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 44,8 مليون دينار من خلال 520,09 مليون سهم تمت عبر 9811 صفقة نقدية.

«بيتك- تكافل» تقدم استشارات تأمينية مجانية للمشاريع الصغيرة

صرح مدير دائرة التسويق والتطوير في شركة بيتك للتامين التكافلي" بيتك تكافل" احمد النويف أن الشركة السباقة بتطوير خدماتها التامينية وطرح الجديد في السوق بما يناسب متطلبات عملائها ومقترحاتهم، بدأت بدعم اصحاب المشاريع الصغيرة باستشارات تامينه مجانية في إطار تطوير الخدمات التامينية. وستنظم محاضرة تدريبية لهم خلال افتتاح معرض the Lobby opening المقام في سيمفوني ستايل مول بالسالمية اليوم الاثنين 20 فبراير، ضمن جهود الشركة لدعم مشاريع الشباب وتنمية قدرات اصحابها على التعامل مع مختلف المتطلبات التنظيمية والمهنية ومنها الاحتياجات التامينية التي اصبحت عاملا اساسيا في كافة المشاريع على اختلاف تخصصاتها ومجالاتها.

واوضح النويف في تصريح صحفي بان الشركة وهي راع رئيسي للمعرض، ستقدم محاضرة لاصحاب المشاريع، بالاضافة الى تقديم الاستشارات التامينية وكيفية دراسة كل مشروع على حدة وتزويد صاحب المشروع بمعلومات عن الخدمات التي تساهم في انجاح مشروعه، حيث تختلف الاحتياجات من مشروع الى اخر حسب طبيعة العمل ونوع النشاط وعدد العاملين ودرجة المخاطر، مضيفا بأن تلك الخدمات ستكون العامل الأساسي لحماية المشروع من المسؤولية المدنية وايضا الحفاظ على راس ماله من المخاطر التي قد يتعرض إليها.

وقال النويف انه سيكون على استعداد تام لاستقبال اصحاب المشاريع الصغيرة والاجابة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم حول انشطة التامين لتقييم المخاطر، مؤكدا ان اطلاع المبادرين واصحاب المشاريع على الجوانب الادارية والتنظيمية لإنشاء بوليصة تامين والتعرف على التفاصيل والمتطلبات اللازمة لذلك والجوانب القانونية والادارية، يوفر الحماية للمشروع ويساهم في خفض النفقات والمخاطر، ويساعد على تطوير العمل وتحقيق عناصر الامان التي تعد من اهم اسس التطوير وتوسيع عمل المشاريع الصغيرة الى مجالات جديدة على ارضية صلبة وبمعايير مدروسة، مشيرا الى ان افتتاح المعرض يمثل البداية لإقامة علاقات تعاون وتواصل مع هذه الشريحة الشبابية التي لها دور في النشاط الاقتصادي المحلي، ولن تقتصر المساعدة على فترة المعرض، بل سيتم التواصل بشكل دائم وتقديم المساعدة والمشورة من الناحية التامينية طوال السنة بما يخص المشاريع الصغيرة لجميع الراغبين.